مسارات الازمة الليبية في ظل تباين المواقف الاقليمية والدولية

سراب جبار خورشيد
الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المستخلص

لقد وضعت التطورات ليبيا في سباق بين المسارين السياسي والعسكري، الأمر الذي جعل مصيرها رهناً بتفاعلات معقدة داخلياً وخارجياً، وفرض علينا بالتالي في هذه الورقة تناوله بالدرس والتحليل حتى نتمكن من تحديد في أي اتجاه ستؤول الأوضاع في ليبيا، وذلك من خلال النظر في خارطة التحالفات المتصارعة، ورصد التفاعل بينها على المستويين السياسي والعسكري.

تظهر التجربة الدولية أن التوتر الدائم بين الاعتبارات الأخلاقية والاعتبارات الاستراتيجية، في السياسات الغربية تحديدا، يُحسَم دائمًا لصالح الأخيرة. وبما أن المصالح هي العامل الحاسم في الحال والمآل؛ فإن التدخل الدولي يتميز بانتقائية شديدة . هذا جانب إشكالي في المواقف الدولية الراهنة من التدخل في ليبيا، أما الجانب الإشكالي الثاني فيكمن في التوتر الدائم هو الآخر بين مبدأين في القانون الدولي: احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية من جهة، والتدخل الإنساني من جهة أخرى؛ حيث يقول الفريق المساند للتدخل بالمبدأ الثاني، بينما يقول الفريق المعارض له بالمبدأ الأول. ويبقى للمصالح القول الفصل في كل الحالات. وربما يصبح أبرز درس يُستخلص في العلاقات الدولية هو أن الدول لا تلجأ إلى القوة العسكرية إلا إذا كانت مصالحها على المحك.

الكلمات المفتاحية : مواقف دولية، ازمة ، ليبيا

The paths of the Libyan crisis in light of the different regional

and international positions

Sarab Jabbar Khorsheed

Mustansiriya University / Mustansiriya Center for Arab and International Studies

Sarab_jabar@yahoo.co.uk

DIO-038-042-021-2333/10.54633

Abstract :-

These developments have placed Libya in a race between the political and

military tracks, which made its fate subject to complex interactions internally and externally, therefore it was imposed on us in this paper to study and analyze it , so that we can determine in which direction the situation will go in Libya, by looking at the map of alliances conflicting, and monitoring the interaction between it on the political and military levels .

International experience shows that, the permanent tension between moral and strategic considerations, in western politics in particular, is always resolved in favor of the strategic considerations , and since the interests are the decisive factor in the moment and the outcome; so the international intervention will be very selective .This is a problematic aspect in the current international positions regarding intervention in Libya . As for the second problematic aspect, it is also being in the permanent tension between two principles of international law: respect for the sovereignty and territorial integrity of states on the one hand, and the humanitarian intervention on the other hand ; where the team supporting the intervention says according to the second principle, while the team opposing , it says according to the first principle . It remains for the interests of the final say in all cases . Perhaps the most prominent lesson learned in international relations is that ,

states do not resort to military force unless their interests are at touchstone .

Keywords: . , positions international ، Libya, crisis,

المقدمة

بعد نحو عشر سنوات على نشوب الأزمة الليبية، ما تزال الحلول السياسية بعيدة المنال والأوضاع الميدانية عصية على الحسم النهائي، غير أن التطورات المهمة ربما تفرز تحولات في الأوضاع الليبية ميدانياً وسياسياً في ضوء تعاظم حجم التدخل العسكري التركي، وما أثاره إقليمياً ودولياً من حالة استنفار فتحت الأزمة الليبية على كل المألات في ضوء تفاعل نتائج العسكرة التركية للأزمة، ومحاولات إحياء التسوية السياسية.

لقد وضعت هذه التطورات ليبيا في سباق بين المسارين السياسي والعسكري، الأمر الذي جعل مصيرها رهناً بتفاعلات معقدة داخلياً وخارجياً، وفرض علينا بالتالي في هذه الورقة تناوله بالدرس والتحليل حتى نتمكن من تحديد في أي اتجاه ستؤول الأوضاع في ليبيا، وذلك من خلال النظر في خارطة التحالفات المتصارعة، ورصد التفاعل بينها على المستويين السياسي والعسكري.

تظهر التجربة الدولية أن التوتر الدائم بين الاعتبارات الأخلاقية والاعتبارات الاستراتيجية، في السياسات الغربية تحديدا، يُحسَم دائمًا لصالح الأخيرة. وبما أن المصالح هي العامل الحاسم في الحال والمآل؛ فإن التدخل الدولي يتميز بانتقائية شديدة . هذا جانب إشكالي في المواقف الدولية الراهنة من التدخل في ليبيا، أما الجانب الإشكالي الثاني فيكمن في التوتر الدائم هو الآخر بين مبدأين في القانون الدولي: احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية من جهة، والتدخل الإنساني من جهة أخرى؛ حيث يقول الفريق المساند للتدخل بالمبدأ الثاني، بينما يقول الفريق المعارض له بالمبدأ الأول. ويبقى للمصالح القول الفصل في كل الحالات. وربما يصبح أبرز درس يُستخلص في العلاقات الدولية هو أن الدول لا تلجأ إلى القوة العسكرية إلا إذا كانت مصالحها على المحك.

اسباب الازمة الليبية

حينما هبت رياح التغيير والثورة على كل من تونس ومصر، أكد المراقبون والمحللون السياسيون أن ثروات ليبيا كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور، غير أن الليبيين أنفسهم كان لهم رأي آخر.

حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي، وتحوّلت الاحتجاجات السلمية في ليبيا منتصف شباط عام 2011 إلى مواجهات دموية بين النظام والثوار، على عدة جبهات ما بين الشرق والغرب، كاشفة الستار عن أسباب أخرى كانت تحت الرماد دفعت الليبيين لاختيار الثورة رغم الثروة، أبرزها الفساد في كافة النواحي، وعدم العدالة في توزيع الثروات، وحالة التخلف الذي تعيش فيه ليبيا رغم ثرائها بالنفط، وغياب المعارضة الحقيقية، وانسداد قنوات التواصل، فضلا عن "القمع الأمني" عبر اللجان الثورية، والذي امتدت أذرع قمعه إلى الخارج لتلاحق كل من يختلفون مع النظام، إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي بامتياز داخليا وإرهابي خارجيا(بهجت قرني وعلي الدين هلال دسوقي، 2002، ص224).

وتفاعلاً مع الأزمة، صدر القراران الدوليان رقما 1970 و1973، والذي تضمن أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، و الثاني حظر الطيران فوق ليبيا وأكد على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة، وهو الأمر الذي حد كثيرا من قدرات النظام الليبي في استخدام قواته الجوية، وحرم قواته البرية من غطائها الجوي. رغم ذلك، لم تنجح قوات المعارضة في حسم الصراع لصالحها في ظل افتقارها للجنود المدربين والعتاد مقارنة بقوات النظام، حيث جرى التذرّع ابتداءً بنص القرار 1970 لمنع توريد السلاح إليهم في مساواة نظرية بينهم وبين النظام، كما تمسّكَ حلف شمالي الأطلسي "الناتو" بالتطبيق الحرفي للقرار 1973، والذي لا يسمح بأكثر من حماية المدنيين، مع محاولة إنهاء الصراع بتسوية سياسية معينة. وفي ظل ذلك التوازن وصلت المسألة إلى ما يشبه حالة الجمود في أرض الواقع.(علي نوار،2020)

الأسباب التاريخية السياسية

إن الثورة القائمة في ليبيا تعود لاعتبارات وعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وسنتطرق اليها تباعا.

فتاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة, واقتصاراً على حقبة حكم العقيد القذافي، يمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها "القذافي" عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدراً للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج قدرها البعض في الثمانينيات بنحو ثلاثين ألف مهاجر اتجه معظمهم إلى أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين "القذافي" ونظامه وتلك المدن، في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين، ومحدثا حلقة مفرغة عناصرها: الإقصاء والقمع الذي

يقود إلى الاحتجاج والتمرد، فيقود بدوره لمزيد من القمع والإقصاء وهكذا.

1) وعلى الصعيد السياسي، يمكن القول إنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية، أولها: الثورية القومية، وثانيها: المساواة والعدالة الاجتماعية، والركيزة الثالثة: شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية .(الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، 2020)

فمن المعلوم أن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي والتي أكد عليها مرارا العقيد القذافي، هي أنه يمثل امتدادا للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات على الساحتين الإقليمية العربية والأفريقية وعلى الساحة الدولية. قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م والتي قادت من بين ما قادت إلى تخلي ليبيا عما لديها من أسلحة أو مشروعات أسلحة دمار شامل وقبولها دفع تعويضات باهظة لضحايا حادثتي "لوكيربي"، والطائرة الفرنسية.

فتقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حينا، ومشروعات اتحادية جماعية حينا آخر، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في مناطق مختلفة , رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات ، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية، على الرغم من ثراء بلدهم.(سامح راشد،2019،ص94-95)

وعليه فإنه، مثلما كانت حركة ضباط يوليو 1952م ملهمة لانقلاب 1969م في ليبيا، كانت ثورة 25 يناير 2011، في مصر، ملهمة لشباب 17 فبراير في ليبيا، بالثورة والتمرد على النظام الليبي. وعليه فليس غريبا أن تنطلق الشرارة الأولى للانتفاضة الليبية من مدينة بنغازي، التي تأثرت على مر العصور بما يجري في مصر، وكانت الأقرب لها، وأبناؤها الاكثر تأثراً بالثقافة والسياسة المصريتين.

وعلى الصعيد الداخلي، يمكن القول أن "القذافي" استطاع طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه، عبر سياسة فرق تسد، والتبشير بمجموعة الأفكار شديدة العمومية التي ضمنها كتابه "الكتاب الأخضر"، وما عرف بالنظرية العالمية الثالثة، والتي استمدها من الإيديولوجيات المختلفة (عروبية، إسلامية، اشتراكية..), ومن القيم الأساسية للثقافة الليبية، من مثالها "شركاء لا أجراء"، "البيت لساكنه"، "الأرض ليست ملكاً لأحد"...والتي استطاع تأطيرها في مجموعة من المؤسسات ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية، أضفت قدرا من الشرعية المؤسسية وقدرة على الضبط والسيطرة، علاوة على استخدام النظام قدراته الاقتصادية التي توفرت له من عوائد النفط في نشر أفكاره وأيديولوجيته إلى مدى أبعد بكثير من قيمتها ومضمونها. وممارسة القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد، والذي بلغ قمته في التسعينيات من القرن العشرين، مستغلا في ذلك، الحظر المفروض على التعامل مع النظام الليبي والذي حال دون كشف تلك الممارسات(سامح راشد، 2019..،ص96).

ورغم كافة الشعارات الخاصة بحكم الجماهير والشعب، ورغم التنظيمات والهياكل الشعبية الهادفة إلى ترجمة فلسفة الكتاب الأخضر بشأن حكم الشعب نفسه بنفسه، والمتمثلة في المؤتمرات الشعبية بمستوياتها المختلفة وفي قمتها مؤتمر الشعب العام، والتي هي بمثابة السلطة التشريعية، واللجان الشعبية (السلطة التنفيذية). فإن الواقع العملي يشير إلى أن السلطة تركزت بيد اللجان الثورية، والتي تتكون من مجموعة من الشباب المتحمسين الذين أعلنوا التزامهم وإيمانهم بأفكار العقيد القذافي وأطروحات الكتاب الأخضر، والتي أنشئت في عام 1979م. وهو ذات العام الذي استقال العقيد "القذافي" وبقية زملائه من الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام. حيث أكد العقيد "القذافي" – آنذاك- أنه بذلك قد تم فصل السلطة عن الثورة، وأن السلطة أصبحت بيد الجماهير، وأن الحكومة بأشكالها التقليدية قد انتهت، مؤكداً أن قيادة الثورة يجب ألا تتولى أي منصب سياسي أو إداري، وأن تتفرغ لتحقيق غايات الثورة وتصحيحها، ومنذ ذلك الحين أصبح يطلق على العقيد "القذافي" لقب "قائد الثورة", وأصبح المنصب الرسمي الوحيد لمعمر القذافي في الهيكلية الرسمية للدولة الليبية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة منذ ذلك التاريخ(أحمد موسى بدوي،2016،ص78).

ولقد لعبت اللجان الثورية دوراً مهماً في العمليات السياسية في ليبيا خلال العقود الماضية، حيث أصبح هناك خطان متوازيان للسلطة في ليبيا. الأول هو سلطة الشعب الممثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام, ويقع ضمن اختصاصها تسيير أمور الدولة الإدارية والسياسية المعتادة. والثاني هو سلطة الثورة التي يبدأ تسلسلها القيادي من العقيد

"القذافي" والأعضاء الباقين من مجلس قيادة الثورة إلى اللجان الثورية، التي تقوم بمهمة مراقبة اللجان الشعبية ولها سلطات أوسع وأقوى. واستطاعت في كثير من الأحيان أن تستغل المواجهات مع القوى الخارجية - وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- للحصول على المزيد من السلطة والنفوذ داخليا وخارجيا.

وقد حالت صورية المؤسسات وتسلط اللجان الثورية، دون مشاركة شعبية حقيقة في شؤون الحكم. حيث قدرت إحدى الدراسات حجم العزوف الشعبي عن المشاركة بما يتراوح من 50-80% ممن لهم حق المشاركة . كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة يصعب التغلب عليها، في ظل مناخ الفساد والإفساد الذي ضرب كافة جوانب المجتمع بما في ذلك أعلى مستويات النظام، خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية مستقلة عن النظام(الجيهناوي،2017).

وقد تواترت انتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية للممارسات القمعية للنظام الليبي، فقد أعربت الأولى عن قلقها إزاء العدد الكبير المزعوم لحالات الاختفاء القسري وحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً". وجاء في تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010 م أنه "ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات قدراً يُذكر من التسامح إزاء المعارضة. وعُوقب بعض منتقدي سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان. واستمر احتجاز معتقلين سابقين في معتقل خليج كوانتنامو، كانت السلطات الأمريكية قد أعادتهم إلى ليبيا، وقُبض على بعض أهالي الضحايا الذين كانوا يسعون لمعرفة الحقيقة. ولم يتضح مصير مئات من حالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وظل جهاز الأمن الداخلي، الذي كان ضالعاً في هذه الانتهاكات، يمارس عمله وهو بمنأى عن المساءلة والعقاب"(خالد حنفي علي، 2015،ص75).

ورغم الآمال التي علقها البعض على المشروع الإصلاحي لسيف الإسلام القذافي- نجل العقيد القذافي- ومحاولته تقليص نفوذ اللجان الثورية فيما وُصف – في بعض الأحيان- بأنه صراع بين الإصلاحيين والمحافظين؛ فإن ذلك المشروع واقعيا كان أداة في إطار الصراع من أجل السيطرة على السلطة والنفوذ بين النخب داخل النظام ونظر له كثير من الليبيين نظرة توجس وارتياب بفعل ميراث الفساد والاستبداد الذي عانوا منه جراء ثورة الفاتح وحقبة الحصار الدولي . يؤكد ذلك أن اللجنة الأساسية لمكافحة الفساد التي شكلها "القذافي"، فشلت في تحقيق غايتها وكانت انتقائية في أداء مهامها، على نحو جعل منها أداة لفرض الوصاية والسيطرة على الكيانات الاقتصادية والمالية المتعاملة مع الشركات الأجنبية، وخضوعها لإشراف الموالين للنظام (علي نوار ، 2015،ص65).

2) وهكذا فإنه برغم – وربما بسبب- ما شهدته ليبيا من انفتاح اقتصادي منذ رفع العقوبات عنها عام 1999م من جانب الأمم المتحدة، والذى تسارعت وتيرته منذ عام 2003م، ولم يتزامن معه إصلاح سياسي ملائم، بفعل تردد القيادة السياسية في اتخاذ قرار التحول، في ظل ضغوط وصراعات القوى بين المؤيدين والمعارضين للمشروع الإصلاحي، تصاعدت حدة التوترات الداخلية، وتنامت قوى المعارضة للنظام، إلا أنها لم تكن قادرة وحدها على إزاحته، في ذات الوقت لم تكن القوى الخارجية تثق في قدرة معارضة الداخل ولا الخارج الليبية على القيام بهذا الدور وغموض غاياتها وأهدافها، لذا كان التعويل على التغيير من داخل النظام ممثلا في المشروع الإصلاحي لسيف القذافي.(
http://alwasat.ly/news/libya/
(218940

إلا أن قيام ثورتي تونس ومصر غيّر الموازين، في ظل تشابه النظم الثلاث من زاوية: عدم الاعتقاد بقدرة المعارضة على الإطاحة بها. فقد أدت الثورات الشعبية المصرية والتونسية إلى تقويض الصورة النمطية عن أجهزة القمع العربية وقدراتها الفائقة على التنبؤ بالأحداث وقدراتها الدائمة على سحق التمردات والقضاء عليها. وكانت ثورة مصر بمثابة الشرارة التي أطلقت عنان الثورة الليبية، خاصة في شرق البلاد.

وفي المقابل كشفت ردة فعل سيف الإسلام القذافي تجاه الأحداث عن هشاشة مشروعه الإصلاحي في ظل انحيازه التام إلى سياسات والده القمعية في مواجهة المتظاهرين السلميين الأمر الذي توارت معه ثقة العالم الغربي في مصداقيته بشأن الإصلاح السياسي في البلاد. في ذات الوقت الذي مثلت فيه حركة الاحتجاجات الليبية فرصة تاريخية للتخلص من نظام العقيد القذافي، الذي كان بمثابة شوكة في حلق كثير من النظم ليست الدولية فقط، بل والإقليمية العربية منها، والأفريقية.(خالد حنفي ،2015، ص80).

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

على عكس ما يرى البعض، تكشف مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية, فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم (64) على المستوى

العالمي في التنمية البشرية سنة2000، تقدمت إلى المركز رقم (61) في تقرير سنة2001، ثم المركز (55) في تقرير عام 2009، فالمركز (52) في تقرير عام 2010، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الأفريقي في التنمية البشرية.

فمن ناحية ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد للذكور من 46 سنة في عام1970 م إلى 77 سنة في العام 2001 وارتفع عند الإناث من 48 سنة إلى 80 سنة عن نفس الفترة. وبلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي عام 2007 نحو 7290 دولارا أمريكيا(218940http://alwasat.ly/news/libya/)

وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسب من يعرف القراءة والكتابة من البالغين (15 سنة فأكثر) نحو 88.31% كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة. وكذلك وجود 15 جامعة منتشرة في أنحاء البلاد (مع مراعاة أن الخدمات التعليمية المقدمة بتلك الجامعات أقل بكثير من البنية التحتية المتوفرة بها).

وعلى صعيد الأمن الاجتماعي تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي، بفضل سياسات الدعم السلعي والتأمين الصحي، وكذا الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام، وذلك رغم تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، وهو ما عزاه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة على ليبيا تمهيدا للهجرة إلى أوروبا أو للاستقرار فيها.

وفي تقرير نُشر في عام 2007، أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التنويع الاقتصادي, مشيرا الى النمو السريع في النشاط غير النفطي (7.5٪) والنمو القوي في انتاج النفط (4.7٪) في عام 2006. وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم السنوي إلى حد كبير من مستويات متدنية في النصف الأول من عام 2007 إلى حوالي 11٪ في الربع الثالث من هذا العام بسبب الزيادة في الأجور العامة وكنتاج لزيادة أسعار الواردات لاسيما الأغذية (/https://www.eanlibya.com)

وعلى الرغم من تلك المؤشرات، فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس عام 1969، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه. فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم. بل واستخدام تلك الثروة في شراء الأنصار، وترويض المعارضة أو قمعها.

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، (تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا)، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته. ويبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها القذافي هو: تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي. علاوة على ما بدده القذافي وأولاده من ثروة المجتمع الليبي على شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب. مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فُرض على ليبيا لعقود طويلة استطاع النظام خلالها تبرير إخفاقاته بذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة (www.hounaloubnan.com/news/29653 .(Accessed at 16-5-202

ويمكن القول، أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قُدرت تكلفتها ببلايين الدولارات (150 بليون دولار)، لم يحمل كثير تغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع ما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقه الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب، في الحد من آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع.

وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفا عبر الزمن وصولا إلى الصدام المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف شباط عام 2011 ، بفعل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات، وأن خيرات بلادهم يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات. تلك الاحتجاجات إضافة إلى تعارض برامج الإصلاح التي قادها رئيس الوزراء شكري غانم (2003-2006) مدعومة من سيف القذافي، مع مصالح بعض قيادات الحرس القديم من اللجان الثورية، ورجال الأعمال الذين تضررت مصالحهم بفك الحصار عن ليبيا والانفتاح على الغرب.

علاوة على ما سبق يمكن الإشارة إلى عامل آخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام وهوالتغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية، وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب الليبي الذي يشكل حوالي 52% من مجموع السكان (تحت سن 25 عاما) لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تربى عليها ونشأ في إطارها والتي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب وبين واقع يناقض ذلك تماما في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة، التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب، بل وهددت مصالح بعض أنصار النظام، الأمر الذي خلق شعورا بعدم الرضا تجاه تلك السياسات (

http://www.amnesty.org/ar/region/libya/report-2010)

وعلى صعيد البعد القبلي يمكن القول إن العقيد القذافي وإن كان -في بداية حكمه- قد جعل إلغاء نظام القبلية واحدًا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد نحو ربع قرن من الحكم وتحديدا في عام 1994 ورغبة في ضخ مزيد من الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية. وهو ما ترسخ وازداد وضوحا عام 1997 مع توقيع قادة القبائل على ما عرف بـ"وثيقة الشرف" التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة للنظام. أكثر من ذلك فإنه كثيرًا ما استغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة. و طوال فترة حكمه الاثنين وأربعين عامًا كوّن العقيد القذافي شبكة من المؤسسات المتناحرة، يتلاعب بهم في مقابل بعضهم البعض لمنع ظهور أي منافس له.(سامح راشد، 2019،ص97)

خلفية الأزمة وأسبابها:

الحديث عن خلفية الأزمة من حيث توصيفها وبيان أسبابها تضمن ثلاثة أجزاء:(يوسف لطفي، (https://fikercenter.com

الأول :منهج النظر وطريقة التحليل في التعاطي مع الأزمة، وهذا في حقيقته ذو شقين، الأول: متعلق بالبنية الداخلية وكيفية تعاطيها مع المشكلة الليبية نفسها، فالمشهد الليبي بموجب تراكماته السابقة وما يتعلق بإشكالياته الراهنة دائر بين المشكلة والأزمة؛ ومرجع ذلك أمران: الأول: أنه ليست هناك تساؤلات على دولة بديلة، ذلك أن كل النقاشات والحوارات متعلقة بالنزاع أو الصراع بين الثورة والثورة المضادة والمركزية واللامركزية بل وكذلك التقسيم والفيدرالية في بعض التصورات، وفي سياق الحديث عن ثورة فبراير عام 2011 لم تكن ليبيا من حيث منظومتها الاجتماعية والسياسية مؤهلة لحدوث ثورة سواء على مستوى البنية المجتمعية أو البنية المؤسساتية، والأمر الثاني تراكمات المرحلة السابقة للثورة، فقد كان نظام القذافي وسياساته القائمة على فكرة الجماهيرية الشعبية خارج سياق الواقع والفهم، وتركت البلاد بلا مؤسسات يمكن الاعتماد عليها في المرحلة اللاحقة، وقد انعكس ذلك على مسار البلاد بعد ثورة فبراير، فالبنية المتهالكة والاعتماد على النفط كمصدر رئيس ظهرت آثاره السلبية في مرحلة الثورة، وخاصة بعد الانحراف بعوائد الدولة والسيطرة عليها من قبل فئة معينة بحيث يعد أحد العوامل الأساسية في تأزيم الموقف وإطالة الصراع.

والشق الثاني متعلق بالتدخل الدولي في الأزمة، فعند مراجعة القرارات الدولية سواء ما تعلق منها بالمنظومة الدولية أو الجامعة العربية تلمس تزامناً غير مفهوم باتجاه التدخل الدولي ودون مبرر واضح، وهذا ما لفت نظر كثير من الباحثين، وفي سياق التقويم لمسارات هذا التدخل خلال السنوات السبع منذ ثورة فبراير حتى اللحظة نرى أن التدخل الدولي كان عاملاً سلبياً ساهم إلى حد كبير في استمرار الأزمة السياسية، ومرجع ذلك أن طريقة إدارة الحوار السياسي للبعثة الدولية لم تكن لها معالم واضحة من حيث استهداف إنهاء الأزمة ووضع حل لها، إلى القدر الذي أثير بسببه تساؤل حول جدية البعثة الدولية والمجتمع الدولي: هل المجتمع الدولي جاد في حل الأزمة أم لا؟

الثاني :البنية السياسية للكتلة الثورية، وبموجب ما دار في المرحلة اللاحقة لثورة فبراير، لم تكن هناك محددات واضحة في تعريف من هو الثوري منذ بداية الثورة، وإنما طرح في ظل أزمة سياسية في مناقشات حول العزل السياسي، والبناء المفهوم للثورة وما يرتبط به من رؤى متعلقة بطبيعة إدارة المرحلة اللاحقة وكيفية استيعاب المكونات الليبية بما فيها أنصار النظام الجماهيري، كل هذا لا زال غائباً ، بالإضافة إلى البنى السياسية التي تمخضت عنها الثورة وخاصة المؤتمر الوطني العام وطبيعة النقاشات التي سادت في أروقته لم تكن في حقيقتها قادرة على حل المشكل الليبي في مرحلة ما بعد الثورة؛ بحكم طبيعة البنية التي شكلت هذا المجلس، فلم تكن هناك كتلة راجحة داخل المجتمع السياسي، بما يشي بأن هناك عجزاً أصاب هذه البنى المستحدثة بسبب عدم قدرتها على إدارة الدولة، ومما زاد الأمر سوءاً أن تدخل المسلحين في المؤتمر الوطني جعله في دائرة الخطر من حيث قدرته على إدارة المشهد والتأثير فيه، ولم يكن الاتفاق السياسي في الصخيرات أفضل حالاً من سابقه، فالخريطة السياسية التي أنبنى عليها هذا الاتفاق لم تكن محددة بشكل كامل، كما أن سياق بنوده لم يكن مؤسساً من جهته المرجعية على

الثورة ومخرجاتها، بل جعلت الثورة فرعاً منها، بحيث أضحت خارج إطار الرؤية المؤسسة للاتفاق.

الثالث :في تعريف الدولة هناك اضطراب وتنازع بين المكونات الداخلية حول الأساس الذي تنبني عليه ما بين مسألة الهوية والصلاحيات الدستورية، وعدم حسم هذا التنازع يعكس التشتت الذي تتصف به الكتل السياسية، وفي سياق المراجعة لكثير من خطابات الإسلاميين وغيرهم نرى غياب الرؤية المركزية والهدف المركزي الذي يسعون إلى تحقيقه، وهذا يسري كذلك على تيار الثورة المضادة الذي يقوده حفتر، حيث يعد رجوعه إلى الخيار العسكري دليلاً على ضعف وانحسار أدواته السياسية، وبالتالي تكون الفوضى هي التي تحكم المشهد السياسي الليبي.

3) اذ لم تشهد الأوضاع السياسية في ليبيا استقراراً منذ الإطاحة بالقذافي ومقتله عام 2011 نتيجة لعوامل متداخلة داخلية متمثلة في غياب الإجماع وانعدام التوافق بين المكونات الاجتماعية والسياسية الليبية على خلفية تباينات قبلية وعشائرية قديمة، وتناقضات جذرية في الرؤى وتوجهات سياسية يصعب تجاوزها ولا تقبل الحلول الوسط خصوصاً مع وجود قوي ونفوذ ملحوظ في بعض المناطق الليبية لقوى وجماعات إسلامية متنوعة من الإخوان والسلفية وداعش والقاعدة. ومع استمرار الاضطراب والانفلات الأمني، تحولت الساحة الليبية كذلك إلى مصدر جذب لموجات متتالية من الإرهابيين والمرتزقة. وتوجت هذه العوامل بالطموحات الشخصية وتطلعات بعض الرموز والقادة المحليين نحو السلطة، لتتضافر معاً وتحول دون التوصل إلى توافقات ولو نسبية أو صيغ سياسية مقبولة تلبي مصالح مختلف القوى والمكونات وتعكس أوزانها النسبية دون تهميش أي منها. ووفقاً لبعض التحليلات ،لم تكن أي انتخابات أو عملية سياسية لتنجح وسط تعقيدات داخلية خصوصاً المشكلات والاختلافات داخل كل من معسكري الشرق والغرب، والتي تشكل بيئة غير مواتية وتُفقد أي تحرك سياسي كالانتخابات مثلاً جدواها وحيادها؛ فضلاً عن تعارض حسابات المواقف الإقليمية والخارجية بين تأييد ومعارضة تمثيل ووزن القوى الإسلامية الليبية في أي صيغة سياسية سواء للمستقبل أو خلال المرحلة الانتقالية وبذلك تكون أي انتخابات لا يكون الداخل الليبي متهيئا لها وتحظى بتوافق خارجي، ستؤدي إلى مزيد من الفوضى أو على الأقل مؤسسات لا تتمتع بالشرعية التي تتطلب رضا مجتمعي وتمثيل متوازن لكافة مكونات المجتمع. بالإضافة إلى هذا، كانت وما تزال السيطرة الفعلية على الأرض موزعة بين مراكز قوى متعددة الأمر الذي كان يعني وجود صعوبة تصل حد الاستحالة، لتدشين أي عملية تصويت تتسم بالحياد والنزاهة دون تأثر بسطوة الميليشيات والقوى القبلية والمجموعات المسلحة؛ ثم أصبح الواقع الليبي أكثر تعقيداً على التفكيك، حيث تشكلت خلال السنوات الماضية قوى ومجموعات لها مصلحة مباشرة في عدم التوصل إلى حل سياسي، بدوافع ليست كلها سياسية، فأصبح هناك ما يشبه منظومة شبكية تتقاطع خيوطها بين القبلية، والفساد، والانتهازية السياسية والإرث الثأري، فضلاً عن الارتباطات المعروفة لبعض القوى والتيارات بأطراف خارجية. تعثرت، على هذه الخلفية، كل جهود المبادرات التي أطلقت لتعزيز المسار السياسي في ليبيا سواءً تلك التي استندت إلى المشاركة الشعبية وصناديق الاقتراع، مثل "المؤتمر الوطني العام" أو بالمفاوضات والاتفاقات بين القوى السياسية والإجتماعية على غرار ما حدث في "اتفاق الصخيرات" الذي أُبرمت صياغته النهائية في 17 تشرين الثاني 2015، ولم يكتمل تنفيذه حتى الآن .غير أن الاختلافات وعوامل التناحر والتباينات الداخلية، لم تكن لتنجح وحدها في تعطيل استقرار ليبيا سياسياً، ما لم تجد تلك العوامل بيئة خارجية حاضنة، سواء على المستويين الإقليمي أو العالمي، إذ يوجد انقسام يصل إلى حد التعارض في حسابات وتقديرات الدول المنخرطة في الملف الليبي، خصوصاً من منظور المصالح والتهديدات. وقد لعب هذا التعارض دوراً مهماً في تعطيل المسار السياسي، بالإيعاز إلى قوى داخلية لتعطيل التفاهمات والعمل على تسيير المرحلة الانتقالية بما يخدم مصالح وتقديرات تلك الأطراف الخارجية. وانعكس هذا التدخل غير المباشر واضحاً في تهرب "حكومة الوفاق الوطني" من تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق الصخيرات، خصوصاً تلك المتعلقة بالترتيبات الأمنية ونزع سلاح الجماعات المسلحة.(علي محمد فرج، 2018،ص40)

أهم المواقف العربية والدولية للازمة الليبية

- موقف الدول العربية

1- الموقف المصري:

تمثل ليبيا من أهمية استراتيجية لمصر سواء كدولة جوار تتشارك مصر في شريط حدودي طويل معها ، أو كدولة مستقبلة لأعداد كبيرة من العمالة المصرية ، خاصة الفنية منها ، أو كتهديد أمني يتعلق بتحول ليبيا في ظل الانقسام السياسي إلى بؤرة مصدرة للإرهاب في المنطقة ، وبالتالي فالتحرك المصري في ليبيا ليس فقط له أولوية على أجندة الأمن القومي المصري ، بل هو أيضا يسهم بشكل كبير في مجمل المشهد السياسي الليبي إقليميا ودوليا .والمصالح المصرية في ليبيا ثلاثة أنواع:

النوع الأول المصالح الحدودية الأمنية ، وهي نوعية المصالح التي تتقاطع مباشرة مع واقع التوتر السياسي في الداخل الليبي ، ومع قضايا وملفات مكافحة الإرهاب .

النوع الثاني المصالح الاقتصادية ، وهي المصالح التي تتعلق بالعلاقة التجارية بين البلدين كون ليبيا أحد

الدول التي تعتمد على المنتجات المصرية لتغذية سوقها المحلي في عدد من القطاعات ، كما أن ليبيا أحد أهم أسواق العمالة المصرية في المنطقة .

النوع الثالث المصالح السياسية ، وهي التفاعلات التي تحرص مصر أن تكون جزءا منها لما تقدمه لثقل مصر الإقليمي والدولي ، فضلا عن علاقة مصر بمختلف الأطراف في ليبيا و كذلك علاقتها بعدد من الدول المهتمة بالشأن الليبي. فبعد الانقلاب على جماعة الإخوان المسلمين سنة 2013 اتجهت مصر إلى دعم معسكر مجلس النواب في طبرق شرق ليبيا المدعوم من جماعة حفتر ، و استهدف المسعى المصري تحقيق توازن سياسي و عسكري في منطقة شرق ليبيا على الحدود مع مصر ، خصوصا بعد الضربة العسكرية الجوية للتنظيمات الإرهابية في درنة شرق ليبيا سنة 2015 ردا على فيديو يظهر مقتل 20 مصريا مسيحيا على يد تنظيم داعش و رفع حظر السلاح عن حكومة طبرق في مسعى لتقويتها في مواجهة جماعات الإرهاب و معسكر فجر ليبيا و هو ما لم يلقى آنذاك تأييدا دوليا.

دعمت مصر حفتر منذ بداية عملية الكرامة سنة 2014 ، التي انطلقت في مقاطعة برقة الشرقية في ليبيا ، و ساعدت أجهزة المخابرات المصرية في إعادة تشكيل أفراد المخابرات الليبية القدامى ضمن جهاز جديد و تدخلت القوات الجوية المصرية لمهاجمة الجماعات الإسلامية في ليبيا وتوفير الاستطلاع لقوات حفتر على الرغم من وجود حظر أسلحة مفروض الأمم المتحدة على ليبيا ، غير أن ذلك لم يمنع مصر تسليم مركبات مدرعة و أسلحة وقطع غيار لقوات حفتر، وقام السيسي مباشرة بحشد قواته الجوية والقوات الخاصة بشكل مكثف في المنطقة الغربية العسكرية على الحدود المصرية الليبية, في شهر أب من عام 2016، أنشأ السيسي لجنه خاصة لإدارة الملف الليبي وعيّن لها رئيس الأركان السابق وصهره الفريق محمود حجازي، ومنحها كافة الصلاحيات، والاستقلالية التامة، للتعامل مع الملف الليبي من جميع جوانبه، الأمنية والعسكرية والسياسية، بالتنسيق فقط مع رئاسة الجمهورية.

ومارست مصر مرة أخرى نفوذا كبيرا عن طريق صهر السيسي (حجازي), لتنظيم لقاء يجمع بين حفتر ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني فايز السراج في القاهرة في أيار 2017 ، وبعقيلة صالح "رئيس مجلس النواب في طبرق" ، وعقد عدة لقاءات بعدد من المسئولين والسياسيين ورجال الأعمال الليبيين. كان من مهام قيادات المنطقة العسكرية الغربية في مصر تأمين وتسهيل عملية انتقال المعدات العسكرية الي الأراضي الليبية, وبشكل مستمر يقوم الجيش المصري بتدريب أفراد من جماعة خليفة حفتر في قاعدة محمد نجيب العسكرية المتواجدة بالنطاق الشمالي الاستراتيجي للدولة المصرية، والدورة العسكرية للفرد المقاتل في جماعة خليفة حفتر التي يتلقاها في قاعدة محمد نجيب العسكرية تتراوح مدتها من 30 الى 45 يوما.

خلال شهر حزيران 2020، وكما نقلت مصادر عسكرية، تم حشد مكثف للطائرات الحربية المقاتلة، وطائرات نقل الجنود، والقوات الخاصة. ونقل ذخيرة بشكل مكثف "ذخيرة عمليات وليس تدريب" في المنطقة الغربية العسكرية، وعقدت المخابرات الحربية المصرية لقاءات في أراضي الشرق الليبي مع شيوخ قبائل ليبية، من اجل التنسيق لتدريبهم وتسليحهم كما صرح السيسي في خطابه أثناء زيارته للقوات الجوية يوم السبت الموافق 20 حزيران 2020، وقد نقلت مصادر أن طائرات الرافال التي ظهرت في سماء سرت يوم الأربعاء الموافق 10حزيران 2020، ونفت فرنسا أنها تابعة لها، كانت تابعه للقوات الجوية المصرية، وكانت تقوم بعمليات استطلاع.

وفي النهاية يظل الملف الليبي من أكثر الملفات التي تستحوذ على أولويات السياسة الخارجية المصرية ومن أكثر الملفات التي تمكنت فيها مصر من ترجمة مصالحها وأهدافها إلى واقع سياسي ملموس .(زياد عقل، 2017،ص18)

2- الموقف التونسي:

"أمن تونس من أمن ليبيا"، "نقف على مسافة واحدة من كل الأطراف"، "الحل يجب أن يكون ليبيا"، ثلاث عبارات تلخص الموقف التونسي من الأزمة الليبية والذي لم يتغير على مدار عمر الأزمة، رغم تعاقب الحكومات والرؤساء. فمن (المنصف المرزوقي) (2011-2014) إلى (الباجي قايد السبسي) (2014 – 2019)، وأخيرا الرئيس (قيس سعيد)، لم تختلف تلك العبارات بمنطوقها أو فحواها، خلال محاولة أي منهم التعبير عن موقف بلاده من أزمة جارتها الشرقية.

3- الموقف الجزائري:

يستند الموقف الجزائري من الأزمة الليبية إلى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية التي ورثتها الجزائر، منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي, أبرزها:(لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، ولا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، ولا للخيار العسكري لتسويتها، ولا لتدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد). وفي الحالة الليبية، ترى الجزائر أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يقتضي أن يكون حل الأزمة الليبية

ليبيا، وأنه كلما تدخلت دول أجنبية بغرض تعزيز نفوذها عبر التحالف مع طرف ضد آخر، طال أمد اللااستقرار في ليبيا, كذلك الحل العسكري لحسم النزاعات الداخلية لا يجدي نفعاً, كما ترى ضرورة إشراك جميع الأطراف الليبية في مسار التسوية، بما يضمن عدم عودتهم إلى التمرد والعمل المسلح مستقبلًا, في هذا السياق استقبلت الجزائر، في 13 حزيران 2020، رئيس مجلس النواب الليبي بطبرق، عقيلة صالح، وجددت الجزائر، خلال استقبال صالح، موقفها الداعي "إلى الحوار بين الأشقاء الليبيين، من أجل الوصول إلى حل سياسي باعتباره السبيل الوحيد الكفيل بضمان سيادة الدولة الليبية ووحدتها ، بعيدًا عن التدخلات العسكرية الأجنبية". إذًا، على الرغم من اختلال ميزان القوى الميداني لصالح قوات حكومة الوفاق الوطني ضد قوات حفتر، ورغم تهديداتٍ سابقة صريحة أطلقها الأخير بنقل الحرب إلى داخل الأراضي الجزائرية، فإن الجزائر ظلت متمسكة برفض الحسم العسكري وضرورة إشراك جميع الأطراف في مسار التسوية السلمية للأزمة. ومما يؤكد هذا استقبال الجزائر رئيسَ حكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، بعد أسبوع من زيارة صالح، لتأكيد مساعي الجزائر لاستئناف الحوار الوطني الليبي "لإيجاد حل سياسي للأزمة ، بعيدًا عن التدخلات العسكرية الأجنبية.(يسرى وتاس، https://www.aa.com.tr/ar/ :)

4- الموقف المغربي:

انطلقت محاولات الدبلوماسية المغربية لحل الأزمة الليبية، والتي تعتبرها جزءا لا يتجزأ من أمن الدول المغاربية, وذلك من خلال تنظيم جولات لقاء بين الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات تحت رعاية أممية، والتي امتدت ما بين آذار إلى كانون الاول 2015 والتي أفرزت اتفاقا سياسيا ليبيا تشكلت على إثره حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، والتي حظيت بتأييد المجتمع الدولي، واعتبرتها الأمم المتحدة الحكومة الشرعية الممثلة للدولة الليبية. ومنذ التوقيع على اتفاق الصخيرات، و حفتر يحاول العصف به عن طريق فرض الخيار العسكري بمعية أطراف إقليمية ودولية، وقد جاءت عملية بركان الغضب التي مثلت فعليا انقلابا واضحا على اتفاق الصخيرات. وعدم إشراك المغرب في مؤتمر برلين، لم يمنعه من لعب دور في الأزمة الليبية، عبر تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع الليبي، بحيث قام رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا بزيارة مغاربية شملت المغرب وذلك لدراسة مستجدات الملف الليبي, وقد واصلت الدبلوماسية المغربية تفعيل دورها لحل الصراع الليبي في ظل تسارع الوضع الميداني وفشل التسوية السياسية، بحيث شهدت العاصمة الرباط حراكا في 26 و27 من تموز 2020 تمثل في زيارة وفود ليبية وعلى رأسها ممثل الشرعية في ليبيا رئيس المجلس الانتقالي طارق المشري، وفي الطرف المقابل رئيس مجلس برلمان طبرق، عقيلة صالح. موضحا في الوقت نفسه أن المملكة ضد تعدد المبادرات التي لا تزيد الوضع إلا تعقيدا. مشيرا إلى أن ليبيا بحاجة إلى دعم لاستمرار المسار السياسي، لأن الحرب ليست في مصلحة الجميع.(نورة الحفيان، 2020،ص11)

5- الموقف القطري:

تعد قطر واحدة من الدول تتدخل في الشأن الليبي منذ بداية الأحداث ، من خلال قياداتٍ سياسية وإسلامية، أبرزها عبد الحكيم بلحاج و كل من علي وإسماعيل الصلابي, أما الوجود العسكري القطري في ليبيا, فقد شارك مئات الجنود القطريين على الأراضي الليبية في العمليات إلى جانب "الثوار"، وتركز دورهم خصوصاً على التنسيق بين الحلف الأطلسي و"الثوار". ونشر موقع "سوفريب" الأمريكي المتخصص في الشأن العسكري تقريرا حول الدور الذي تلعبه قطر في الصراع بليبيا، وكيف تسعى الدوحة إلى إذكاء نار الصراع في طرابلس لضمان مصالح خاصة, وخلص التقرير إلى بعض الأحكام الرئيسية:

- كانت قطر راعياً رئيسياً للجماعات التي قاتلت النظام السابق في الحرب الأهلية الليبية الأولى (2011). من المحتمل أن تكون الدولة قد احتفظت بمعظم وكلائها في المنطقة وتستخدم نفس الوسائل - المالية والسياسية - لدعم حكومة الوفاق.
- من غير المرجح أن تغير قطر استراتيجيتها. هناك احتمال واقعي بأن تزيد قطر من تمويلها لحكومة الوفاق والجماعات التابعة لها لضمان أمن طرابلس ضد قوات الجيش الوطني الليبي.
- في حالة فوز حكومة الوفاق من المرجح أن يزداد عرض القوة القطرية في ليبيا وفي حالة فوز الجيش الوطني الليبي من المرجح أن تحاول قطر الحفاظ على وكلائها في البلاد لزعزعة استقرار النظام.

6- الموقف السعودي:

سارعت السعودية إلى تبني موقف واضح من ثورة ليبيا بالوقوف ضد نظام القذافي, وقد صوتت في الجامعة العربية لصالح فرض حظر جوي فوق ليبيا، كما تساهم بعضها بشكل أو بآخر في "عملية

أدويسا" العسكرية ضد نظام القذافي, لان نظام القذافي "مشهور بمشاكله مع دول الخليج "، ولاسيما مع النظام السعودي وبالتالي كانت فرصة مناسبة لأنظمة الخليج العربي لمحاولة التخلص من القذافي ومساندة الثورة الشعبية .

بعد وفاة القذافي في كانون الثاني 2012 ، اتفق البلدان على استعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء ، كما اقترح رئيس مجلس الغرف السعودية في تشرين الثاني 2012 تشكيل مجلس أعمال سعودي- ليبي ، وفي شباط 2013 قال وزير الطاقة الليبي (عبد الباري العروسي) خلال زيارته إلى الرياض ، أن ليبيا مستعدة للسماح لشركة أرامكو السعودية بالاستثمار في ليبيا في قطاع النفط رغم أن السياق السياسي والأمني في ليبيا منذ عام 2011 شكل عقبة أمام تحقيق العديد من هذه المبادرات و على الصعيد الدولي ، فإن دعم المملكة العربية السعودية للثورة الليبية مكن المملكة إلى جانب دول الخليج الأخرى من ترسيخ نفسها كدولة مسؤولة و تقريب وجهات النظر فيما يخص العلاقة بين الرياض وواشنطن بعد اختلاف وجهات نظرهما حول الانتفاضات الأخرى في المنطقة. كما عملت السياسة السعودية من خلال استغلال مجموعة سلفية تتبع تعاليم العالم الإسلامي (ربيع بن هادي المدخلي) القريب من الدولة ، و بالفعل نمت مجموعة المدخلي بسرعة لتقوم بدور مهيمن في أجهزة حفتر الأمنية والمؤسسات الدينية الليبية ، إذ أن إيمان الجماعة بالطاعة الكاملة للزعيم الوطني و المعادية لتيار الإخوان المسلمين جعلها حليفة للمملكة ، و تعمل هذه المجموعة بشكل شبه مستقل, فهي تستجيب للبيئة السياسية الليبية وخطب من المملكة العربية السعودية ، ولكنها تتصرف أيضا بما يتماشى مع تفكيرها الديني ومصالحها ، فإن الأهداف المستقلة للمجموعة تجعلها أقل مرونة مما قد ترغب فيه الرياض .

7- الموقف الاماراتي:

شكلت الثورات العربية فرصة للقوى الإقليمية الطامحة إلى التمدد، ورغم أن الإمارات تفتقر إلى المقومات الجيوسياسية والسكانية والتاريخية اللازمة لأداء هذا الدور، فإن أبو ظبي تمكنت من تجاوز نقاط ضعفها هذه بتوظيف مواردها الاقتصادية والمالية وعلاقاتها المتينة بالإدارات الأمريكية المتعاقبة وبعض العواصم الأوروبية الفاعلة، وقدمت نفسها على أنها شريك قوي قادر على تحقيق مصالحه ومصالح حلفائه على حد سواء, ارتكزت الإمارات في سياستها الخارجية ما بعد الثورات العربية على عدد من الركائز، أهمها: (محاربة الإسلام السياسي ودعم عودة الدكتاتوريات العسكرية. وبسط السيطرة على الموانئ والطرق البحرية الاستراتيجية), ومن هذا المنطلق وفرت الإمارات الدعم العسكري والسياسي اللازم لخليفة حفتر، فعلى المستوى العسكري أنشأت قاعدة "الخادم" العسكرية، ووفرت طائرات مقاتلة وطائرات بدون طيار استخدمت في حرب بنغازي 2014، وشاركت طائراتها على نحو مباشر في قصف قوات فجر ليبيا في طرابلس، أما على المستوى السياسي فقد اخترقت العملية السياسية بقيادة بعثة الأمم المتحدة بشراء ذمة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برناردينو ليون تميز التدخل الإماراتي بمواكبة التطورات الدولية والتكيف الفعال معها، ففي المرحلة الأولى في ظل حكم إدارة أوباما قدمت أبو ظبي نفسها على أنها شريك يمكن أن يضبط الأوضاع في المنطقة دون إحداث فوضى، ووظفت ملفات أمنية واقتصادية تتقاطع فيها مصالحها مع شركائها لتمرير رؤيتها ومشروعها، كما اتجهت لبناء علاقات خارجية استراتيجية مع الصين وروسيا، وهو ما ضمن لأبو ظبي حرية الحركة في عدد من الملفات المختلف عليها مع الإدارة الديمقراطية, ومع قرب انتهاء ولاية أوباما دخلت السياسات الإماراتية مرحلة جديدة، وتحولت إلى نهج أكثر حدة، حيث ضخت المزيد من الدعم العسكري المباشر بإرسال طائرات مقاتلة حديثة وأخرى بدون طيار، انطلقت من قاعدة "الخادم" العسكرية شرق البلاد، وجلبت مرتزقة من تشاد والسودان ليشاركوا في المعارك العسكرية وتأمين المنشآت النفطية الواقعة تحت سيطرة خليفة حفتر. بعدها شكل صعود ترامب إلى سدة الحكم فرصة للتحرك بحرية أكبر، وهو ما دفع أبو ظبي إلى اتخاذ خطوة جريئة تمثلت في تمويل مجموعة فاغنر الروسية، ودعم الهجوم على الحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في طرابلس في نيسان 2019، رغم دعمها لمسار الحوار واستضافتها لمحادثات ناجحة بين رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج وحليفها خليفة حفتر قبلها بشهرين، وهو ما قاد إلى تغيرات جذرية تجاوز تأثيرها المشهد المحلي إلى المشهد الإقليمي والدولي.(https://www.dw.com/ar/ :

- الموقف الدولي والاقليمي

❖ الموقف الأميركي

بدأ موقف أميركا خجولا من الانتفاضات الشعبية العربية التي انطلقت من تونس، ولم تتدارك الأمر إلا متأخرة قبل الإطاحة بين علي لترتب، بمعية الجيش التونسي، رحيلا/ترحيلا آمنًا للرئيس المخلوع، كما كان موقفها هو نفسه تقريبا إزاء الانتفاضة المصرية؛ حيث كان همها ترتيبات ما بعد مبارك بشكل هادئ يحول دون تغيير جوهري في النظام والسياسة

المصريين (عدم المساس بمعاهدة السلام مع إسرائيل كقضية أساسية). أما حيال ليبيا، فالوضع مختلف، فالقوى الغربية التي انتُقدت لتقاعسها عن مساندة الانتفاضات العربية، تبنت مبكرا مواقف مناوئة للنظام الليبي –الذي دخل دائرة أعدائها باكرا والتحق بدائرة حلفائها متأخرا جدا- حيث صبت عليه جام غضبها ليُغفر لها ما سبق.

وقد قامت الولايات المتحدة في بداية الثورة بالضغط على مجلس الأمن لصدور القرارين 1970 و 1973 بشأن الحالة الليبية ، ومضمونهما : إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية ، وحظر الأسلحة والسفر ، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية ، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية ، وقامت بترؤس حلف عسكري ضم عددا من الدول لمساعدة ثوار ليبيا للتخلص من القذافي ، فقام حلف الناتو بضربات جوية على أهداف عسكرية لقوات القذافي وبعد مقتل القذافي وانتصار الثورة الليبية بعد أشهر على انطلاقها ، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الثورة في ليبيا ، فاستخدمت الأسلوب غير المباشر في السيطرة على مخرجات الثورة الليبية ، لتخوفها من أن يكون تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وسط الثوار الليبيين ، وقد أثر ذلك على رغبة واشنطن في دعم الثوار الليبيين عسكريا ، فقد رفضت بعض الدوائر الرسمية الأمريكية تسليح الثوار ؛ خوفا من وصول هذه الأسلحة إلى يد تنظيم القاعدة ، وإلى حين التعرف على المعارضة الليبية . وبعد التدخل الروسي، سرع ذلك من خطى واشنطن لخشيتها من أن تؤسس روسيا لحضور استراتيجي في ليبيا يتخطى فكرة دعم الجيش الوطني عسكريا ، كما يمكن أن يعزز لاحقا بنشر منظومات دفاعية في ليبيا، قد يترجم إلى قاعدة جوية روسية، وهو ما يشكل خطرا على الناتو, خاصة بعد الطلعات الجوية المستمرة للطائرات الروسية في السماء الليبية من طراز (14MIG) و (29SU-) .

وهناك جملة من الأسباب المتداخلة التي جعلت أميركا تتحرك ضد ليبيا وتعمل على استصدار القرار الأممي 1973 وتطبيقه، ويمكن حصرها في الأسباب الآتية:

- ارتكاب القذافي لخطأ استراتيجي تمثل في استخدامه القوة المسلحة ضد المنتفضين، الذين تحولوا إلى متمردين مسلحين، ليسقطوا مرغمين في فخ عسكرة الانتفاضة. وأصبح على أميركا اتخاذ موقف إزاء حرب أهلية تلوح في الأفق في بلد نفطي يتوسط بلدين خرجا للتو من انتفاضتين ناجحتين. فكان من الضروري الحفاظ على نوع من الاستقرار فيهما بالتدخل في ليبيا للتعجيل بإيجاد حل للأزمة.

- الحسابات التاريخية والاستراتيجية مع نظام القذافي: فقد عُرف عن نظام القذافي تمويله لحركات انفصالية وعناصر وعمليات إرهابية مسَّت المصالح الأميركية. وقد عفت تلك عما سلف بإبرام اتفاق 2003 الذي تخلت ليبيا بموجبه عن برنامجها النووي -البدائي- مقابل ضمان أمن النظام، حيث ضحى القذافي بأمن بلده لحماية أمن نظامه، شأنه في ذلك شأن الأنظمة العربية الأخرى التي لا تفقه شيئا من مفهوم الأمن القومي (الوطني).
(https://arabic.rt.com/middle_east)

- التدخل في ليبيا بغطاء أممي كان مناسبة ثمينة لأميركا لتكفر عن ذنوبها في العراق، ولتظهر للعالم أن عهد التحرك الأحادي قد ولّى، وأنها تعمل مع "المجموعة الدولية" عبر مجلس الأمن وبغطاء عربي، على أساس أن الجامعة العربية طالبت بفرض منطقة الحظر الجوي. ولأول مرة يُسمع فيها للأمم المتحدة صوت وتستجيب المجموعة الدولية لطلب تتقدم به الجامعة العربية بعدما حاولت الأخيرة منذ عقود أن تضغط على المجموعة الدولية لتفعل الشيء نفسه في فلسطين. وهنا تكمن الانتقائية التي ستضع "المجموعة الدولية" أمام استحقاق أخلاقي/قيمي في غاية الصعوبة؛ حيث إن الواجب الأخلاقي -حماية المدنيين- يقوم على صلاحيات جغرافية لا حدود لها، فكيف به أن يقفز على بؤر دون سواها.

- يعد النفط عاملا حاسما ليس من أجل السيطرة عليه -لأن الشركات الغربية تعمل في الحقول الليبية قبل الانتفاضة وليست بحاجة لتدخل عسكري مكلف للغاية- وإنما لضمان التعويض؛ فثراء ليبيا النفطي يطمئن القوى المتدخلة بأن مجهودها العسكري سيُدفع نقدا بطريقة أو بأخرى (مشاريع إعادة الإعمار، استثمارات، تسلح....). وهذه مسألة حساسة بالنسبة لقوى تعيش أزمة مالية خانقة.(ابراهيم البيضاني ، مجلة ابحاث ميسان ، العدد33، 2021، ص8)

❖ **الموقف التركي:**

- كانت تركيا تحتل ليبيا قرابة 360 سنة تحت راية الغزو العثماني التي اتسمت بالقمع، ما نتج عنه اندلاع عدة ثورات أسفرت عن تنازل الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا في عام 1912م مقابل بعض الجزر بموجب اتفاقية (أوشي لوزان)؛ وبناءً على هذه الخلفية صرَّح أردوغان بأن هناك مليون تركي يعيشون في ليبيا، وعليهِ أنْ يقاتل هناك مثل كمال أتاتورك الذي كان مقاتلًا في الجيش العثماني في ليبيا. تطورت الأزمة الليبية بصورة متسارعة لصالح الجيش الوطني الليبي، ما دعا حكومة فايز السراج إلى طلب الدعم والتدخل من تركيا لتعزيز عمليات جماعاتها في مواجهة تقدم

قوات الجيش الوطني، وخلال أشهر قليلة من وصول الدعم العسكري التركي تغيرت موازين القوى على الأرض لصالح حكومة السراج التي باتت في موقع أقوى وأفضل في أي مفاوضاتٍ مستقبلية للوصول إلى تسويةٍ تقرر مصيرَ ليبيا, ومن بين ثنايا هذا التدخل تبرز عدة دوافع حفزت تركيا للتدخل وهي:

- تسعى تركيا جاهدةً عبر مساراتٍ مختلفة، وبالاستفادة من أجواء الحرب الليبية، للخروج بحُزمةِ مكاسب تُمكّنها من تأمين مصدرٍ دائمٍ للطاقة، إذ ظلّت على مدى العشرين عامًا الماضية تستورد 95% من احتياجاتها النفطية من ليبيا، بل ستسعى لأن تلعب دورَ موزّع النفط الليبي إلى أوروبا بدلًا عن المؤسسة الوطنية الليبية للنفط؛ وحسب نشرة «أوبك» لعام 2017م، تحتلُّ ليبيا المركز الخامس عربيًا في احتياطي النفط الخام المؤكَّد، الذي يصل إلى 48.5 مليار برميل، وهو ما يعادل 3.76% من الاحتياطي العالمي. بينما تتصدَّر السعودية الدولَ العربية بأكبر احتياطيٍ مؤكَّد يصلُ إلى 263.9 مليار برميل، يمثل 20.7% من الاحتياطي العالمي؛ وبالنسبة للاحتياطي المؤكَّد من الغاز الطبيعي، جاءت ليبيا في المركز الثامن عربيًا باحتياطيٍ يُقدر بـ 1.5 ترليون متر مكعب. كما تتصدَّر ليبيا الدولَ العربية في احتياطات النفط الصخري، وتحتلُّ المركز الخامس عالميًّا بعد أن ارتفعت احتياطاتها من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل، ويقع هذا المخزون الضخم من النفط الصخري شمال غرب البلاد وجنوبها الغربي، وترفع هذه الكمية الجديدة من المخزون العمرَ الافتراضي لإنتاج النفط الليبي من 70 إلى 112 عامًا. كما ارتفعت احتياطات الغاز الليبي إلى ثلاثة أضعاف من 55 ترليون قدمٍ مكعب إلى 177 ترليون قدمٍ مكعب، ويُقدَّر احتياطيها الإجمالي بـ613 مليار برميل .(https://arabic.sputniknews.com/)

- ترى تركيا أنَ حضورها في ليبيا هو مفتاح اللعبة الذي سيعطيها مزيدًا من القوة والتأثير. تريد أن تثبت مكانتها وتعمّق نفوذها هناك لتحقيق عدة أهدافٍ منها، السعي لإحداث نظامٍ إقليميٍ جديد في المنطقة يجعلها تصعد من لاعبٍ إقليمي إلى لاعبٍ متميز حتى تتمكّن من تثبيت ركائز «الإخوان المسلمين» بمنطقة المغرب العربي ومصر. على المستوى الداخلي التركي ينظرُ أردوغان إلى كسب نقاطٍ إضافية من جرّاء العوائد التي سيحصل عليها من تدخّله في ليبيا بما سيدعمُه في الانتخابات القادمة، إذ يسعى لجلب أصوات القوميين والإسلاميين بإشعال حربٍ تؤجّج المشاعر القومية والدينية، وخلق أزمةٍ على المستوى الدولي من شأنها أن تُثير دويًّا في الرأي العالمي. كما يسعى إلى تصدير أيديولوجيته إلى الدول العربية التي لا يزال ينظر إليها بعين الريبة والمنافسة إستراتيجيا وعقديا، ويتهمُها بأنها ساهمت في القضاء على الدولة العثمانية؛ ويطمح مخططو السياسات الأتراك إلى إنشاء وتعزيز هويةٍ تركيةٍ وهمية لدى بعض السكان الليبيين في أجزاءٍ من غرب ليبيا على أساس روايةٍ زائفة للتاريخ مرتبطة بالعصر العثماني؛ ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتم الحشد القومي عن طريق أذرع تتفرع من الوكالة التركية (MIT) تقوم بترويج تراث العصر العثماني واللغة التركية.

❖ **الموقف الايطالي:**

اتسم موقف إيطاليا منذ البداية بحالة من الغموض حيال الأزمة الليبية، لكن مع قدر من الانحياز إلى جانب حكومة الوفاق الوطني في ليبيا برئاسة "فائز السراج" منذ تشكيلها في عام 2016، إذ يدعون بقدرته على تحقيق أمن واستقرار البلاد، فضلًا عن حماية مصالح إيطاليا الاستراتيجية في ليبيا، وهو الموقف الذي تعارض مع مواقف بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا التي تدعم بدورها قائد الجيش الوطني المشير "خليفة حفتر". بيد أن هذا الموقف الإيطالي قد تغير بعد الاتفاق الذي وقعته أنقرة وحكومة الوفاق حول مناطق النفوذ البحري في البحر المتوسط، والاتفاق الآخر بشأن التعاون الأمني والعسكري بين البلدين والذي يسمح لتركيا بنشر قواتها في ليبيا، بما يهدد بشكل مباشر أمن واستقرار المنطقة، وهو ما دفع الحكومة الإيطالية إلى إعلان رفضها لهذا الاتفاق، ورفضها لأي تدخل خارجي في الصراع الليبي وتمسكها بالحل السياسي. مؤكدة أنها ستواصل عملية تعزيز الاستقرار الشامل في ليبيا عبر التدخل السياسي لا العسكري.

وأبدت كل من فرنسا وإيطاليا موقفهما الرافض لتدخل أردوغان في ليبيا، وأدانتا إرسال قوات تركية إلى طرابلس لدعم الجماعات المسلحة وحكومة فايز السراج، ونددوا بتخطيط تركيا لإقامة قاعدتين عسكريتين في ليبيا. كما ذكر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «ناتو» "يانس ستولتنبرغ"، في 14 آيار 2020، بقرارات اتخذها رؤساء دولِ وحكومات «الناتو»، خلال قمة بروكسل لعام 2018 حول ليبيا؛ وشدد على أن الحلف مستعد لمساعدة ليبيا في المجالات الدفاعية والأمنية، إذا تلقى طلبا من السراج.

❖ **الموقف الروسي:**

1) رفضت في البداية التدخل الخارجي في مسار الثورات العربية ، إذ أكدت الخارجية الروسية في بيانها الصادر في 11آذار 2011 ، ثقتها بأن شعوب المنطقة قادرة على القيام بالتغيير ذاتيا ، ودونما تدخل خارجي في شؤونها وفرض وصفات الإصلاح عليها ، وعلى الرغم من عدم استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) لمنع صدور قرار الحظر الجوي على ليبيا ،

فقد انتقدت بشدة الطريقة التي نفذت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها القرار ، لكنها بعد سقوط القذافي اعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلا شرعيا ووحيدا وسلطة حاكمة في ليبيا . ومع الوقت زاد دور "موسكو" تدريجيًا وتوُج بنشر أفراد من مجموعة "فاجنر" القريبة من الكرملين لدعم قوات "حفتر"، وذلك وفقًا لتقديرات عديدة. ومن منظور عسكري، بات لـ"موسكو" نفوذًا متناميًا بفضل واقع أن تحالف "حفتر" المسلّح يفتقر إلى القوة القادرة على حسم المعركة نهائيًا، حيث يعلم الرُوس أكثر من غيرهم أن حرب المدن الطويلة الأمد ستفرض نفسها، حتى لو تمكن جيش "حفتر" من دخول "طرابلس"، وبالتالي ستظل هناك حاجة للدعم العسكري الروسي. وبجانب هذا الدعم، تقدِم روسيا دعمًا سياسيًا للمشير "حفتر"، حيث عرقلت "موسكو" صدور بيان عن مجلس الأمن في نيسان 2019م يدعو "حفتر" لوقف هجومه على العاصمة "طرابلس"، وقد تكون" روسيا" لعبت دورًا ولو محدودًا في تحوُل الموقف الإيطالي، حيث انفتحت حكومة "كونتي" اليمينية الثانية على "حفتر" الذي زاره وزير الخارجية في كانون الاول2019م، وباتت "روما" على تواصلٍ مستمر مع "حفتر". والواقع أنه رغم التماهي الروسي مع مبدأ وجود جيش نظامي وطني في ليبيا، فإنّ ذلك لم يمنع "موسكو" من التنسيق مع "أنقرة"، فيما نظر إليه على أنه محاولة؛ لإعادة إنتاج التوافق النسبي بين الطرفين في الملف السوري، بل وتبنِى مبادرة مشتركة لوقف إطلاق النّار واستئناف المفاوضات، عندما أصدر الرئيسان "بوتين" ، و"أردوغان" دعوة مشتركة مفاجئة في 8 كانون الثاني 2020 ؛ لوقف إطلاق النّار داعين الفصائل الليبية إلى وقف العمليات العسكرية بدايةً من (12 كانون الثاني 2020) ، والعودة إلى المفاوضات السياسية، وقد حاولت "موسكو" و"أنقرة" استعمال نفوذهما على حلفائهما في "ليبيا"، حيث رفض المشير "حفتر" التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار أعدَه البلدان بينما وقع عليه "السراج" وحده، وبالتالي فشلت المبادرة نتيجةً للخلافات حول نقاط جوهرية، منها مطلب "السراج" بانسحاب قوات الجيش الوطني الليبي من مواقعه التي سيطر عليها في معركة "طرابلس"، وهو ما رفضه المشير "حفتر"، كما رفض "السراج" تسليم المليشيات سلاحها للجيش الليبي، وتجميد مذكرتي التفاهم الموقعتين مع "تركيا" مطالبًا بانسحاب قوات الجيش الليبي إلى ما قبل 4 نيسان 2019 م، وتمسكه بمنصب "القائد الأعلى للقوات المسلحة".(
/https://arabic.sputniknews.com
)

❖ **الموقف الفرنسي:**

دورها يعد محوريا منذ اندلاع الثورة على العقيد معمر القذافي في شباط 2011. فالرئيس الأسبق "نيكولا ساركوزي" رغم ارتباطه سابقا بعلاقات صداقة قوية مع القذافي، لدرجة انتشار الحديث عن تمويل مفترض لحملة ساركوزي الانتخابية من طرف القذافي. لكن لماذا تدعم فرنسا خليفة حفتر، الذي توجد شبهات حول علاقته بسيف الإسلام القذافي؟ , شخصية حفتر تحقق تقاربا "غير معهود" بين باريس وموسكو، كما أن دولا أخرى تدعم حفتر، "دون أن ننسى الصراع على المعادن والنفط والنفوذ بين إيطاليا، أكبر العارفين بليبيا، وفرنسا، التي مازالت في الواقع تكتشف هذا البلد". يضاف إلى هذا، كما يقول الخبير بشؤون شمال أفريقيا، "الهوس الموجود لدى فرنسا بخصوص الإسلام السياسي، وحفتر يروج لنفسه على أنه يحارب الجماعات الإسلامية المتطرفة، وهو ما تجد فيه فرنسا تسويقا وتبريرا لدعمها له". ورغم كل شيء تحاول فرنسا علنيا ورسميا الظهور بمظهر الوسيط الذي يحاول تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين والتنسيق مع الطرف الآخر: حكومة السراج، حتى أن ماكرون استقبل الخصمين معا السراج وحفتر، في قصر الإليزيه. ومن جهة اخرى تدعم باريس حفتر لوجستيا وعسكريا واستخباراتيا. الفرع الثاني عشر: الموقف البريطاني: كانت المملكة المتحدة من بين الداعمين الرئيسيين لتدخل الناتو في ليبيا ، ولم تكن بنفس الشدة مع أحداث الربيع العربي في دول أخرى و هذا يعود ذلك للعلاقات المضطربة مع القذافي, وعملت حكومة المملكة المتحدة بالتنسيق مع فرنسا والولايات المتحدة والشركاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي و الشركاء الدوليين لتبادل المعلومات وتنسيق الاستجابات الدولية, و توصلت إلى قرار دعم التدخل العسكري لمعالجة الأزمة المتفاقمة في ليبيا ، كما لعبت المملكة المتحدة دورا رئيسيا في اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتعبئة الدعم لقرار مجلس الأمن الدولي 1970 وقرار رقم 1973 , و التزمت المملكة المتحدة بشكل بدعم الحكومة الليبية ، كما وافقت لندن على تدريب حوالي 2000 من العسكريين الليبيين في بريطانيا ، كما وقع البلدان اتفاقية بقيمة 62.5 مليون جنيه إسترليني فيما يخص برنامج الأمن والعدالة والدفاع في ليبيا، و ركزت حكومة المملكة المتحدة جهودها على تعزيز العملية السياسية من أجل تسوية سياسية في ليبيا وخلق أساس أكثر استقرارا يمكن من خلاله تقديم الدعم الفني لمؤسسات الدولة الليبية ، و في عام 2014 عين رئيس الوزراء آنذاك "جوناثان باول" مبعوثا خاصا لليبيا و دعمت المملكة المتحدة عملية الحوار التي قادتها الأمم المتحدة والتي تم إطلاقها في

www.misan-jas.com

عام 2014 أسفرت عن توقيع الاتفاقية السياسية الليبية الصخيرات في كانون الاول2015 .الفرع الثالث عشر: الموقف الصيني: اختارت الصين تجنب الصدام مع القوى الغربية حيال التطورات في ليبيا ، والتزمت موقفا تميز بـ " الغموض المدروس " بسبب علاقاتها الاقتصادية الكبيرة مع النظام الليبي . فقد تضاعفت واردات الصين من النفط الليبي عشر مرات سنة 2010 مقارنة بـ2009 لتتحول ليبيا إلى خامس مزود للصين بواقع 341.000 برميل يوميا ، إضافة إلى الحضور الصيني القوي في قطاع الطاقة والبني التحتية بليبيا ، الذي عكسه عدد الصينيين الذين تم إجلاؤهم ، والذي ناهز أربعين ألفا , وكان لقضية أمن الطاقة الاهتمام الأكبر في الدبلوماسية التي اعتمدتها الصين للحفاظ على مصالحها , وقد أيدت بعض القرارات بخصوص ليبيا ، مما مكن الناتو من القيام بدور في ليبيا تحت شعار حماية المدنيين ، مستندا إلى قرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن .(https://www.dw.com/ar)

❖ **الموقف الايراني:**

أصبحت ليبيا منذ الإطاحة بالعقيد معمر القذافي، ساحة للتنافس بين العديد من القوى الإقليمية والدولية، وبالرغم من البعد الجغرافي بين إيران وليبيا وعدم وجود قاعدة شيعية كبيرة ترتكز عليها طهران لتعزيز حضورها في الساحة الليبية، فإن الدور الإيراني في ليبيا لا يمكن إنكاره، وهو ما يتضح في مؤشرات ودلائل عدة. ويأتي موقف إيران من الأزمة الليبية متسقًا إلى حد كبير مع الموقف التركي الداعم لحكومة الوفاق الوطني بزعامة فايز السراج، وذلك بالرغم من التنافس بين البلدين في العديد من المناطق والأقاليم الجغرافية. قد أكد وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، في مؤتمر صحافي مشترك بأنقرة مع نظيره التركي، "مولود جاويش أوغلو"، في حزيران 2020، على دعم الحكومة الشرعية في ليبيا، مشددًا على أنها قادرة على إنهاء الحرب الدائرة هناك. وأشار ظريف إلى أن بلاده لديها وجهات مشتركة مع الجانب التركي بشأن سبل إنهاء الأزمة في ليبيا واليمن, وكشفت بعض التقارير عن تورط إيران في تهريب أسلحة وعتاد على متن سفن شحن إلى الميليشيات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق في ليبيا بالتنسيق مع حليفتها تركيا. ودوافع ذلك:(تعزيز حضورها في شمال أفريقيا- فتح سوق جديدة للأسلحة الإيرانية- مواجهة الخصوم الاستراتيجيين- السيطرة على حصة من النفط الليبي).(https://arb.majalla.com/node/106411/)

في النهاية يمكن اقول, بأن ليبيا تعد أغنى بلد بالقارة السمراء من حيث احتياطات النفط، وعدد سكانها أقل من عدد السكان والمقيمين في الإمارات، بل تتفوق على دول الخليج في نقطة قربها من أوروبا، التي تعد سوقا لصادرتها النفطية، ومصدرا للاستثمارات ونقل التكنولوجيا, لكنها مرت في عقدها الأخير 2011-2021 بظروف سياسية وأمنية قاهرة شكلت عائقاً أمام تحقيق أهداف الثورة ببناء دولة الحرية والعدالة والرفاهية، وقد كان أحد أهم وأكبر تلك المعوقات(التدخلات الخارجية), وقد مرت التدخلات الخارجية بمراحل مختلفة؛ ابتداء من تدخل حلف شمال الأطلسي خلال الثورة 2011، مروراً بالتدخلات الإقليمية والدولية الداعمة للانقلاب والمناهضة له، وانتهاء بالتدخل الأممي للوساطة بين الأطراف الليبية، ثم أخيراً مرحلة التدخل المباشر بقوات رسمية وشبه رسمية، مع عدم إغفال تدخلات الفاعلين غير الحكوميين من أمثال الشركات الأمنية والمرتزقة. لكن الآمال معقودة اليوم حول السلطة التنفيذية الجديدة للخروج من دائرة المراحل الانتقالية المغلقة، وتحقيق ما سعى له الشعب الليبي عندما أطلق ثورته التي أطاحت بنظام معمر القذافي. بعد أن مرت بحروب واشتباكات دامية، فضلاً عن تقلبات سياسية واجتماعية عديدة، ما أدى إلى تعاقب 6 حكومات على إدارة شؤون البلاد، اثنتين منها لم يعترف بهما دولياً.

مبادرات لتسوية الازمة الليبية

شهدت الأزمة الليبية العديد من المبادرات والجهود المهمة التي توصلت إلى مجموعة من التفاهمات والأسس التي يمكن البناء عليها للتوصل إلى تسوية سلمية، ومن أبرزها:

مؤتمر باليرمو الذي عقد يومي 12 و13 كانون الاول 2018 في إيطاليا بحضور أطراف الأزمة الليبية وعددٍ من القوى الإقليمية والدولية ودول الجوار الليبي، والذي أكد أيضًا أهمية احترام نتائج الانتخابات، ومحاسبة أولئك الذين يُعرقلون إجراءها. وشدد المؤتمر على رفض الحل العسكري في ليبيا، واعتماد الاتفاق السياسي الليبي المتفق عليه (اتفاق الصخيرات)، كإطار وحيد قابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار في ليبيا.

مؤتمر برلين الذي انعقد في 19 كانون الاول 2020 بمشاركة 11 دولة معنية بالأزمة الليبية، بعد إخفاق محاولة موسكو وأنقرة تثبيت اتفاق لوقف القتال؛ ورغم أن المؤتمر انعقد على خلفية التصعيد العسكري التركي، وتصريحات أنقرة بإرسال قوات تركية إلى ليبيا، إلا أن مخرجاته مثلت نقلة في اتجاه التسوية على خلاف ما سبقه من لقاءات واجتماعات سواء دولية أو إقليمية. كما تبنى المؤتمر منظوراً يتسم بدرجة عالية من الشمولية في الاقتراب إلى التسوية السياسية إذ راعى ضرورة معالجة كل الملفات العالقة وليس الاقتصار على اتفاق سياسي بمعزل عن الواقع الميداني وتعقيداته.

وبموجب مقررات مؤتمر برلين، تم تشكيل لجان منفصلة للتفاوض في كل ملف أهمها اللجنة الأمنية والعسكرية التي عقدت بالفعل اجتماعين في شهر شباط 2020، ثم تعطلت الاجتماعات بسبب عدم توقف القتال واستمرار العمليات العسكرية. كما اتفق المشاركين في المؤتمر أن "لا حل عسكريا للنزاع"، وتعهدوا باحترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا.

إعلان القاهرة الذي جاء في أعقاب التحول الذي طرأ على موازين القوى على الأرض واستعادة قوات "الوفاق الوطني" السيطرة على مناطق غرب ليبيا، جعل مصر تبادر إلى استضافة لقاء جمع المشير خليفة حفتر والمستشار عقيلة صالح رئيس البرلمان الليبي. وقد مثل اللقاء محطة مهمة في التنسيق والتفاهم بين الطرفين الأساسيين في شرق ليبيا (البرلمان والجيش الوطني).

وأسفر هذا اللقاء عن إصدار بيان تحت عنوان "إعلان القاهرة" يدعو إلى وقف القتال، ويرسم خارطة طريق لحل سياسي شامل لكل القوى والمكونات الليبية؛ ورغم أن مبادرة مصر تضمنت تفاصيل كاملة وإجرائية للحل السياسي، ولقيت تأييد عربي واسع وترحيب بعض القوى الخارجية خصوصاً روسيا وفرنسا، إلا أن دولاً أخرى، منها الولايات المتحدة مالت إلى إحياء مسار برلين كأساس لاستئناف التفاوض.(https://www.skynewsarabia.com/middle-east/ :)

في الحديث عن السيناريوهات المتوقعة للأزمة الليبية تبرز إشكالية محاولة الغرب من خلال سياساته وممارساته الدولية والإقليمية رسم سيناريوهات متعددة لكل مشكل بما يتناسب مع مصالحه وتوجهاته، ولذلك من الحكمة أن يطلع المسلمون على أمثال هذه السيناريوهات؛ بغية التعرف على التوجهات الغربية في المراحل اللاحقة، وفي هذا السياق يُطرح بالإضافة إلى السيناريو الوطني خمسة سيناريوهات متداولة في الدائرة الغربية وغيرها سواء من خلال مراكز الأبحاث والدراسات أو من خلال بعض المؤسسات السياسية الحاكمة وشخوصها السياسية: (http://www.gap.ugent.be/africafocus/pdf/8-4-34:)

الأول :حكومة وحدة وطنية يرضى عنها الفرقاء الليبيون بأنصبة مرضية لهم، والتحدي الذي يواجهه هذا السيناريو هو أن ارتهان الحكومة للقوى العسكرية الموجودة على الأرض سيفقدها صلاحياتها وسلطتها الحقيقية، وربما تفرض عليها أجندتها كما حدث لحكومة الصخيرات.

الثاني :أن تترك ليبيا للرعاية الدولية، بحيث تنشر فيها قوات حفظ سلام عربية وأفريقية مدعومة من الناتو، ويظل هذا الوضع حتى تنشأ حالة من الاستقرار، وهذه القوات تفرض حكومة وفاق وطني على الليبيين خارج دائرة الاختيار، وهذا شبيه بما تم القيام به بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وضعت ليبيا تحت الرعاية الدولية برئاسة أدريان بلت، وأعقب هذا الترتيب كتابة الدستور عام 1951.

الثالث :ويسمى سيناريو المقاولة من الباطن، وصورته أن تعطى ليبيا لإدارة إقليمية وتحديداً مصر والجزائر، وقد يكون للخليج رأي فيها كذلك، يقوم هؤلاء المقاولون بالمشاركة في إدارة ليبيا طالما أن الفرقاء الليبيين غير قادرين على إدارة المشهد، وهذا السيناريو شبيه بالحالة اللبنانية أثناء الحرب الأهلية، فقد تدخلت سوريا والسعودية فيها.

الرابع :ويسمى سيناريو الصومال، وصورته أن تترك ليبيا للتفكك الكامل، وهذا التفكك يجعل الليبيين مع الوقت يستسلمون إلى أي حل يفرض من الخارج بدون استشارة القوى الوطنية، وهذا الحل يطرح من قبل الأمريكان بحيث يصاحبه تجميد للأرصدة الليبية في الخارج، وقطع الدعم بالسلاح، والإبقاء على الحصار وملاحقة الجماعات الإرهابية في الداخل، ثم يؤتى بحكومة ضعيفة تدعم دولياً.

الخامس :سيناريو التقسيم الصريح، وفي سياقه يقترحون أربعة أشكال للتقسيم: الشكل الفيدرالي أو الكونفدرالي، والشكل القبائلي، والشكل الجهوي في ثلاث مناطق، والشكل الطولي بين الشرق الليبي وغربه.

السادس :تبني الحل الوطني، وهذا يضعف أي تدخل دولي أو إقليمي، وحتى يستطيع هذا الحل إضعاف التدخل الخارجي يلزم القوى الوطنية أن تقدم قيادة بديلة تستطيع أن تستقطب الليبيين حولها.

الخاتمة

بالرغم من كل جهود و مبادرات الاتحاد الاوروبي و أنشطته الحثيثة و الجولات المتواصلة في سبيل ايجاد تسوية للملف الليبي، إلا أنه لم يوفّق بالشكل المطلوب في ذلك، و ما أثر في ذلك هو الانقسام الاوروبي فيما يتعلق بالأزمة الليبية، حتى أن المبادرات التي سعى لها الاتحاد الأوروبي لم تكن تحمل صفة "الإلزامية" في قراراتها، لذلك لم تكن مخرجاتها فعالة و عملياتية، ما جعل دول الاتحاد الأوروبي تتخبط بحثا عن مخرج جديد للحل في ليبيا، ليشهد المجتمع الدولي عجز الاتحاد الاوروبي في التأثير بالشكل اللازم على الملف الليبي، ما أسهم في دخول قوى أخرى و تأثيرها على مجريات الأزمة في ليبيا.

عدم قدرة الاتحاد الأوروبي في التحكم بالملف الليبي قد يزيد من تعقيدات الأزمة الليبية وبالتالي تضاعف أطراف الصراع و الفاعلين الخارجيين بشكل قد تكون له نتائج و انعكاسات سياسية، جيوبوليتيكية، اقتصادية وأمنية على منطقة شمال افريقيا كما على المنطقة الأوروبية، لذلك فالدول الأوروبية من المستحسن أن تكون أكثر عقلانية في التعامل مع الملف الليبي و التحكم في مسارات السياسة الدولية في المنطقة.مساعي الحكومة الألمانية لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية في ليبيا.

التوصيات

أن الأزمة الليبية بحسب ما يعبر عنه بعض المراقبين هي الكارثة الأكثر تجاهلاً حول العالم، وهو توصيف دقيق يفضي عند التلبس به إلى التقصير في كيفية التعامل والتعاطي مع أمثال هذه القضايا في عالمنا العربي والإسلامي، ذلك أن الثورات المضادة التي شهدتها منطقتنا العربية -وبخاصة البلدان التي حدثت فيها ثورات الربيع العربي- كان من مقاصد أربابها تحول الأمن القومي العربي إلى سياسة العنف وحالة من الحرب الداخلية والتفريغ السكاني بعيداً عن توجيه قدرات الأمة إلى مواجهة العدو الحقيقي وهو الكيان الصهيوني والمنظومة الغربية الداعمة له، وعملية الاستبدال للعدو بهذه الصورة تجعلنا جميعاً مستهدفين على مستوى بنيتنا المجتمعية والفكرية بجميع مكوناتها، ومن الخطورة بمكان جعل المنطقة مجالاً للمشاريع الدولية والإقليمية تتلاعب في مصائر البلدان وشعوبها ضارباً المثال بالأزمة الليبية التي أضحت كأنها مختبر تتفاعل فيه الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية، مع غلبة ظاهرة للأصابع الدولية على حساب البعد الداخلي للبنية الليبية.

في هذا المحور تم استعراض أبرز المواقف الدولية بشأن الازمة الليبية على النحو الآتي:

- الموقف الدولي المتعلق بالاعترافات بالمجلس الوطني الانتقالي والثورة، وموقفه باتخاذ قرار التدخل العسكري في ليبيا لحماية المدنيين.
- الضغط الدولي من قبل الأطراف العربية وغيرها على المجلس الوطني الانتقالي والثورة الليبية وتوجيههما في سياق الدخول في انتخابات السابع من تموز/يوليو عام 2012، وهو موقف فيه التفاف على الثورة وانحراف عنها؛ لأن الثورة لم تكتمل بعد ولم تتأهل للدخول في بناء الدولة، باعتبار أن الكثير من المدن الليبية لم تدخلها الثورة أساساً بل بقيت على قناعاتها السابقة المتعلقة بالنظام السابق.
- الموقف الدولي المتعلق بما يسمى بعملية الكرامة وإعلان خليفة حفتر انقلابه على الثورة والشرعية الدستورية، حيث جاءت بعض المواقف الدولية والإقليمية مؤيدة لحفتر كما هو الحال بالولايات المتحدة والإمارات ومصر، وتبنيها لتيار الثورة المضادة الذي قاده حفتر.
- الموقف من فجر ليبيا، وهي حركة تصحيحية لمسار الثورة وردع الثورة المضادة، وكانت فعلاً تنشد تحقيق أهداف ثورة السابع عشر من فبراير، ولكن تدخلت المنظومة الدولية عن طريق أتباعها وأياديها الليبية كما هو الحال بالمجلس البلدي بمصراته وبعض السياسيين فتحولت من عملية عسكرية سياسية كادت تؤتي أكلها إلى عملية مزاد سياسي بعيداً عن مقاصد الثوار.
- كان للمنظومة الدولية دورها في المسار المدني والاجتماعي حين أنشأت هيئة تمكين المرأة في سابقة لا تتناغم مع الخلفية الفكرية والاجتماعية للمجتمع الليبي وتكوينته؛ بسبب استقطابها للتيار الليبرالي في التمثيل داخل هذه الهيئة في رسالة منها تتجاوز حقيقة التكوين الاجتماعي للمجتمع الليبي.
- الموقف الدولي تجلى أيضاً بصورة بارزة في تصنيف الثوار، فقد وقف المجتمع الدولي من مجاهدي مجلس ثوار بنغازي ومجلس ثوار درنة موقفاً سلبياً بسبب توصيفه لهم بالإرهاب وتصنيفهم في دائرة عرقلة العملية السياسية، دون أن يكون لهم موقف من الجرائم العسكرية التي يقوم بها حفتر وميلشياته.
- وأخيراً الموقف الدولي من موضوع الدستور الليبي أو ما يسمى بلجنة الستين التي كان يرأسها الأمريكي علي الترهوني، وقد كان للموقف الدولي دوره في التلاعب بهذه الوثيقة لإجهاض أي مشروع وطني يختاره الليبيون.

المصادر

1) بهجت قرني وعلي الدين هلال دسوقي، السياسات الخارجية العربية :تحدي العولمة، ترجمة جابر سعيد عوض، ط 2 ، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ، 2002.
2) علي نوار (مترجم)، "كيف يمكن حل الأزمة الليبية؟"، موقع حفريات، 8 يناير 2020.
3) "الازمة الليبية بين الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية"، الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، 15 شباط 2020.

4) سامح راشد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، فصلية "شؤون عربية"، العدد 187 ،جامعة الدول العربية،2019.

5) أحمد موسى بدوي، مخاطر تفكيك الدولة: ليبيا بين إرهاصات التحول الديمقراطي، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016.

6) الجيهناوي، "حل الأزمة الليبية سياسي وليس عسكريًا"، موقع ليبيا المستقبل، 2017 .

7) خالد حنفي علي ، " مسارات متشابكة : إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط " ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، 2015.

8) ليبيا الخامسة عربيًا في احتياطي النفط الخام والثامنة في الغاز الطبيعي, بوابة الوسط, نشر بتاريخ 9أيلول2018, على الرابط: http://alwasat.ly/news/libya/ 218940

9) النفط الصخري.. ليبيا الأولى عربياً والخامسة عالمياً, موقع عين ليبيا, نشر بتاريخ 15شباط2019, على الرابط: https://www.eanlibya.com/ وكذلك ينظر: فلاح حسن حمادي، العلاقات الالمانية العربية 1990-2002، مجلة ابحاث ميسان ، المجلد الثامن ، العدد 15 لسنة 2011.

10) حمدي عبد الرحمن،" ليبيا التحرر الثاني"، At: ttp://www.hounaloubnan.com/news/29653 Accessed at 16-5-2020

11) :http://www.amnesty.org/ar/region/libya/report-2010

12) مبروك ساحلي, تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي: دراسة حالة ليبيا, مجلة دراسات شرق أوسطية, المجلد22, العدد86, الاردن, 2019.
وكذلك: عمر ياسين خضيرات, مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010 –2015), مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب, المجلد14, العدد1, 2017.

13) يوسف لطفي, التدخلات الخارجية في ليبيا .. الأسباب والنتائج, مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات, نشر بتاريخ 2021/11/22, على الرابط: https://fikercenter.com/11/2021/22/

14) حمدي عبد الرحمن، "التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية"، At: http://www.aleqt.com/2011/04/22/article_529746.html accessed at 16-5-2011

15) https://trendsresearch.org/ar/insight/%D%8A%7D%84%9D%8A%3

16) https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475

17) علي محمد فرج، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، 2018

18) زياد عقل, التحرك المصري في ليبيا: محورية الدور وتعدد الأدوات, الملف المصري, العدد38, القاهرة, 2017.

19) يسرى ونّاس, الحياد التونسي من الأزمة الليبية.. سعيد على خطى أسلافه , موقع الاناضول، نشر بتاريخ 2020/5/18, على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/

20) الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, قطر, 2020. وينظر : نورة الحفيان, السياسة المغربية تجاه الأزمة الليبية, المعهد المصري للدراسات, 2020.

21) لماذا تؤيد السعودية ثورة ليبيا وتتخوف من احتجاجات البحرين واليمن؟, موقع DW, نشر بتاريخ 2011/3/4, على الرابط: https://www.dw.com/ar/

22) ابراهيم البيضاني، المصالح النفطية والعسكرية الامريكية في ليبيا، مجلة ابحاث ميسان ، المجلد 17 ، العدد 33، 2021

23) محمد المنشاوي، "رسائل إدارة ترامب لأطراف النزاع الليبي"، الجزيرة نت، 19/5/2020، في: https://bit.ly/2zMA1YY

24) وكالة: مذكرة التفاهم الليبية التركية للتعاون الأمني والعسكري تدخل حيز التنفيذ, موقع سبونتك, نشر بتاريخ 2019/12/26 على الرابط: https://arabic.sputniknews.com/

25) عبد المجيد ابو العلا, التدخل العسكري التركي في ليبيا .. صوره وتداعياته على الجماعات الإرهابية, المركز العربي للبحوث والدراسات, نشر بتاريخ 12كانون الثاني2020 على الرابط: http://www.acrseg.org/41453

26) باسم راشد, تأمين النفوذ: دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية, مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة, نشر بتاريخ 28كانون

الثـــــــــــــاني2020 علـــــــــــــى الـــــــــــــــــــــــــــــــرابط:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5225/
27) عـزت سـعد, موقـف روسـيا مـن الأزمـة فـي ليبيـا وشـرق المتوسـط, مجلـة شـؤون عربيـة, العـدد 183, 2020.
28) سـهام أشـطو, السياسـة الفرنسـية فـي ليبيـا.. دور "متنـاقض" فـي مشـهد معقـد أصـلاً, DW عربيـة, نشـــــر بتـــــاريخ 2019/4/18 علـــــى الـــــــــــرابط: https://www.dw.com/ar
29) صـدفة محمد محمـود, الـدور الإيرانـي فـي ليبيـا... المؤشـرات والـدوافع والآفـاق, موقـع المجلـة, نشـر بتـــاريخ 17 تشـــرين الاول 2020, علـــى الــــرابط: https://arb.majalla.com/node/106411/
30) الاتحاد الأوروبي يدعو لوقف إطلاق نار وسحب المرتزقة من ليبيا, سكاي نيوز عربية, نشر بتاريخ 10حزيران2020على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/
31) كميل الطويل، مسـار الحـل الليبـي: مـا الفـرق بـين «إعـلان القـاهرة» و«مخرجـات بـرلين»؟، جريـدة "الشـــرق الأوســـط"، 13 يونيـــو 2020. https://bit.ly/3fqEHmn